

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلس التشريعي
مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمختبرين حول

نشاط وزارة الخارجية في ظل العدوان والحصار المفروض
على بلادنا ونتائج نزولها الميداني الى ديوان عام الوزارة
بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٢٠م

الرقم: (١)

التاريخ: ٢٢/ذو القعدة/١٤٤١هـ

الموافق: ١٣/يوليو/٢٠٢٠م

المحترم
المحترمون
المحترمون

الأخ / رئيس المجلس
الإخوة / أعضاء هيئة رئاسة المجلس
الإخوة / أعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : وبعد...

في إطار المهام والاختصاصات المناطة بلجنة الشؤون الخارجية والمغتربين ووفقاً لنص المادة (٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب والتي أعطت للجنة القيام ببحث ودراسة كل ما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية والتعاون الدولي وبعثات بلادنا في الخارج وكذا ما يتعلق بالمغتربين ومتابعة الجهات المختصة بشأن ذلك وغيرها ، وكذا في إطار خطة اللجنة للعام ٢٠٢٠م ، وفي ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا فقد قامت بالنزول الميداني إلى وزارة الخارجية واطلعت على نشاط الوزارة وكذا سير العمل فيها .. بعد أن تم إعداد خطة للنزول الميداني ومحاورة النقاش مع الوزارة .. التي تم طرحها ومناقشتها مع قيادة الوزارة خلال اللقاء ، حيث استمعت اللجنة الى رد الوزارة على تلك المحاور من خلال لقاء اللجنة بالأخ/المهندس/ هشام عبدالله شرف وزير الخارجية والذي عقد في ديوان عام الوزارة وذلك بتاريخ ٢٤/فبراير/٢٠٢٠م .. حضره من جانب وزارة الخارجية الأخوة التالية أسماؤهم:-

- | | |
|--|------------------------------------|
| الوكيل السياسي | ١- السفير/نبيل أحمد الفولي |
| رئيس الدائرة القنصلية | ٢- السفير/أحمد حميد عمر |
| رئيس دائرة آسيا وأستراليا | ٣- السفير/يحيى هاشم الشاهري |
| رئيس دائرة الأمريكيتين | ٤- السفير/عبد اللطيف الدريبي |
| الوكيل المالي والإداري | ٥- السفير/محمد عبدالله حجر |
| نائب رئيس دائرة مكتب الوزير | ٦- السفير/سلاوى عبدالله الرفاعي |
| رئيس دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات | ٧- السفير/د. نجيب أحمد عبيد |
| نائب رئيس الدائرة الإعلامية | ٨- محمد حمود الكشوري |
| نائب رئيس دائرة أفريقيا | ٩- الوزير المفوض/حمود محمد الغزالي |
| نائب رئيس دائرة مكتب الوزير | ١٠- السفير/وحيد عبد الوهاب الشامي |
| رئيس دائرة المراسم | ١١- السفير/عبد الغني السعيد |

رئيس دائرة مكتب الوزير
رئيس دائرة الجزيرة والخليج
السكرتير التنفيذي لتجمع صنعا
مدير عام المراجعة الداخلية
مدير شؤون الموظفين

١٢- السفير/د. طارق مطهر محمد مطهر
١٣- السفير/زيد حسن الوريث
١٤- السفير/محمد عبدالله الوزير
١٥- السفير / عبد الرزاق العنسي
١٦- السفير / عبد الواحد العديني

**ويسر اللجنة ان تقدم للمجلس الموقر نتائج دراستها لنشاط الوزارة في ظل
العدوان والحصار المفروض على بلادنا وكذا نتائج زيارتها الميدانية وذلك على
النحو التالي :**

أولاً :- اللقاء مع قيادة وزارة الخارجية ومحاوِر النقاش وردود الوزارة عليها :

من خلال لقاء اللجنة بقيادة وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٢٠م ، فقد
قامت اللجنة بإعداد محاور للنقاش تتضمن عدد من الاسئلة والاستفسارات
بغرض الرد عليها من قبل الوزارة ، وبعد استعراضها أثناء اللقاء تم الرد عليها
من قبل وزارة الخارجية وعلى النحو التالي:
ما هي طبيعة عمل وزارة الخارجية في ظل العدوان والحصار من حيث:-

١- هل هناك تواصل خارجي تقوم به الوزارة مع السفارات والدول والمنظمات الدولية وبعثاتنا
الدبلوماسية في الخارج ومندوبياتنا الدائمة؟

ج/ جاء رد الوزارة بالتأكيد على عدم وجود تواصل مع أي سفارة أجنبية في الخارج
وإنما التواصل هو شخصي والكل يتعامل معنا وفقاً لذلك فيما عدا عدد محدود
من السفارات وهي (إيران ، سوريا ، فلسطين بشكل محدود) ...
وبالنسبة للمنظمات الدولية فإنها تتواصل معنا في القضايا المتعلقة بالمساعدات
والمعونات التي تقدم لبلادنا ، وبالنسبة لرسم السياسات لتلك المنظمات فالوزارة لا
دور لها كون تلك السياسات ترسم وتقر في الخارج وتأتي تلك المنظمات ببرامج
جاهزة.

وبالنسبة للبعثات الدبلوماسية اليمنية فإنها على طبيعة معنا ولا أحد منها يرد
علينا بشكل رسمي لكن الكثير من الدبلوماسيين اليمنيين في الخارج لجاء لسياسة
الصمت وعدم الترويج للعدوان وذلك حفاظاً على بعض المعالم الشخصية ومنها

ضمان البقاء في البعثات الدبلوماسية ما لم سيتم استبدالهم بأخرين من خارج الوزارة ، ومن الذين يدعمون العدوان ويتحدثون باسمه / أحمد عوض بن مبارك.. فهناك حصار سياسي وإعلامي مفروض على بلادنا تبذل أموال كبيرة من قبل دول العدوان من أجله وبغرض منع التواصل معنا وبشتى الطرق والوسائل ، بل أن هناك حرب أخرى مفروضة على بلادنا ، وهي حرب إعلامية إلى جانب العمل العسكري والحصار.

٢- **طبيعة تواصل الوزارة مع المنظمات الإنسانية التي تعمل في بلادنا واللقاءات التي تعقد ونتائجها؟.**

ج/أشار الرد إلى وجود تواصل للوزارة مع المنظمات الإنسانية وكذلك يتم التواصل عبر الأمم المتحدة ومن خلالها يتم إيصال مظلوميتنا للخارج ويتم تركيز الوزارة في الوقت الراهن بعد إغلاق كافة السفارات العاملة في بلادنا على جانب المنظمات من أجل الأتي:

- إيصال مظلومية الشعب اليمني للخارج.
- تذليل عمل المنظمات وتسهيل وصول المساعدات.
- عمل حلقة وصل بين المنظمات وبين الجهات الرسمية في بلادنا.

٣- **مدى دور الوزارة في التنسيق مع الجاليات واتحادات الطلبة في الخارج لعمل وقفات احتجاجية وإبراز مظلومية الشعب اليمني وجرائم العدوان لتكوين رأي عام عالي لمناصرة اليمن؟.**

ج/أشار الرد إلى أن التواصل مع البعثات في الخارج كله توقف بسبب العدوان والحصار على بلادنا فيما عدا الجانب القنصلي فقد استمر منذ البداية وهناك حيادية تامة في عمل القنصليات وتعمل الوزارة من خلال العمل القنصلي على تسهيل عمل المغتربين في الخارج وتوفير احتياجات الطلاب وغيرهم... أما بالنسبة للتنسيق والتواصل مع الجاليات والطلاب اليمنيين لا يوجد تواصل معهم.

٤- **هل لدى الوزارة نية في تقديم مشاريع قوانين أو تعديلات في القوانين النافذة لتتماشى مع المستجدات الحالية وكذلك اللوائح؟**

ج/هناك مشروع تعديل لقانون السلوك الدبلوماسي ولأئحته التنفيذية وغيرها من اللوائح التي تخص عمل الوزارة وقد طرح الموضوع على مجلس الوزراء وشكلت لجنة فنية من وكلاء وزارت (المالية - الخدمة المدنية - الخارجية).. إلا أنه لم يتم

التوقيع على ما توصلت إليه اللجنة من قبل وزير المالية السابق، على الرغم من أن اللجنة مشكلة بناءً على قرار مجلس الوزراء، وتم رفع المحضر من قبل وكلاء الوزارات المعنية.

٥- هل هناك نفقات مالية يتم مواجهتها من قبل الوزارة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية والندوبيات في الخارج في ظل العدوان والحصار على بلادنا .. نأمل التوضيح؟

ج/ تم إيقاف كافة النفقات التشغيلية لكافة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج اعتباراً من ١/ إبريل /٢٠١٦م حيث أصبحت تتلقى نفقاتها من حكومة الضادق، أما بالنسبة لبعثتي بلادنا في طهران ودمشق فهناك صعوبة في تغطيتها بسبب عدم الإستجابة الكافية من قبل وزارة المالية والبنك المركزي لتحويل مرتبات ونفقات تشغيل هادتين البعثتين حسب ما هو منصوص عليه في المحاضر الموقعة بين وزارات المالية والخارجية والخدمة المدنية وبالذات موضوع السعر الرسمي للدولار (٢٥٠) ريال للدولار في ظل عدم استطاعه البنك ورفضه توفير هذه المستحقات بالدولار نقداً أو القيام بتحويلها لهاتين البعثتين ومطالبة الخارجية بالشراء من السوق السوداء مما يؤدي إلى نقص (٦٠٪) من هذه النفقات والمستحقات.

٦- هل تم إعداد برنامج عمل للوزارة في ضوء ما ورد من مهام للسياسة الخارجية لبلادنا في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة؟

ج/ للوزارة (٣) أهداف إستراتيجية تسعى إلى تحقيقها في ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا.. ومنها كسر العزلة المفروضة على بلادنا ورعاية المواطنين والمغتربين في الخارج ، وتعمل الوزارة على ترجمة تلك الاهداف والسياسات على الواقع والوزارة بصدد تقديم مشاريع عمل تنفيذية لما ورد في تلك الرؤية..

وأضاف الى أن ما جاء في الرؤية يعد عمل عظيم وجليل إلا أن الامكانيات قد تكون عائق أمام تنفيذ ما ورد فيها ، والاهم من ذلك أن تحظى الرؤية باشهار اعلامي كبير خاصة على مستوى الخارج ، والذي يفترض أن يكون للوزارة دور فيه بل وهي المعنية بذلك.

٧- ما طبيعة لقاءاتكم المتكررة مع المبعوث الأممي لليمن وهل هي لقاءات عمل أم روتينية؟
ج/ هي لقاءات عمل روتينية ولقاءات طيبة ومجاملة وبروتوكولية فقط.

٨- هل للوزارة تواصل مباشر ومستمر مع الوفد الوطني المتواجد في الخارج ومتابعة كل جديد وإبلاغكم على النتائج والمستجدات في الجانب السياسي والزيارات واللقاءات التي عقدتها في سلطنة عُمان أو في دولة أخرى؟

ج/ لا يوجد تواصل للوزارة مع الوفد الوطني في الخارج وإنما نتابع أخبارهم عبر وسائل الإعلام ولا يوجد توثيق لدى الوزارة لما يجري من تفاوضات كونها ليست طرفاً في الوفد، وإن كان هناك تواصل فهو شخصي وليس رسمي.

٩- وهل الوزارة تقوم بتزويد الوفد الوطني برأيها حول الحل السياسي الشامل ومختلف القضايا ذات الصلة بإحلال السلام وإنهاء العدوان والحرب على بلادنا؟

ج/ لم يطلب منا أحد ولم يسألنا أحد حول رأي الوزارة في جانب الحل السياسي الشامل، ولا ينظر لرأي الوزارة في الوقت الراهن في هذا الموضوع.

ثانياً: وبعد إن خلصت اللجنة من نتائج زيارتها لليونان عام الوزارة ولقائها بالأخ وزير الخارجية وقيادات الوزارة وجهت للجنة عدداً من الاستفسارات التعقيبية وذلك بمذكرة رقم (١٣٣) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ وقد جاءت ردود الوزارة على النحو التالي:

١- كم عدد اللاجئيين المتواجدين داخل أراضي الجمهورية، وعدد طالبي اللجوء منذ بداية العدوان وحتى عام ٢٠١٩م، ومأنوع الخدمات المقدمة لهم؟

ج/ ليس هناك عدد محدد مسجل لدى السلطات الوطنية لعدد اللاجئيين وطالبي اللجوء منذ بداية العدوان، كون من يدخل الأراضي اليمنية هم في الأساس مهاجرين غير شرعيين يبحثون عن فرص عمل كونهم قادمين من بلدان غير مستقرة مثل الصومال. والجدير بالذكر أنه ولأول مرة يتم استعادة الحق السيادي للجمهورية اليمنية لمنح صفة اللجوء بعد أن كان يقوم به مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢- ماهي نتائج التواصل الخارجي للوزارة وما مدى تفاعل الدول مع مظلومية الشعب اليمني ؟

ج/لا شك أن التواصل الخارجي للوزارة يساهم بشكل كبير في نقل مظلوميه الشعب اليمني ووضع الدول في صورة حقيقة ما يجري على الأرض مما ساهم في تغير مواقف كثير من الدول .. وزيادة حدة الإنتقادات والإداناة لدول تحالف العدوان والضغط عليها لرفع الحصار وإنهاء العدوان، وقيام بعضها بوقف بيع الأسلحة، فضلا عن المساهمة في التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب اليمني .

٣- ما هي الرسوم القنصلية بحسب القانون لكل حالة ؟وكم مقدار الايرادات للعام ٢٠١٩ م ، وما هي أوجه انفاقها ؟

ج/ يتم استيفاء هذه الرسوم طبقا لللائحة مقره من قبل مجلس الوزراء ويتم تحصيل هذه الرسوم من قبل موظفين من مصلحة الضرائب مباشرة ويقومون أيضا بتوريدها إلى البنك . تتسلم الوزارة رسم خدمات حوالي ٢٠٠ ريال عن كل معاملة يتم انفاق هذا الإيراد لمواجهة إيجار مبنى القنصلية ونفقات تشغيل القنصلية وجزء محدود للوزارة، نظرا لعدم وجود ميزانية تشغيلية كافية تغطي الاحتياجات الأساسية للوزارة.

٤- كيف يتم مواجهة نفقات البعثات الدبلوماسية اليمنية المعترف بها في كل من سوريا وايران وغيرها من الدول ؟

ج/تواجه الوزارة صعوبة في تزويد البعثتين بالنفقات التشغيلية للأسباب التي تم ذكرها سابقا، ولا تزال الوزارة تواصل جهودها لدى وزارة المالية والبنك المركزي لتحويل مستحقات العاملين في السفارتين.

٥- هل لدى الوزارة أي إيرادات أخرى غير المعتمدة من وزارة المالية والدخل القنصلي؟ وما هي تلك الإيرادات ، وكم مقدارها ، وما هي أوجه انفاقها ؟

ج/ كان هناك رسم محدود بحسب اللوائح عبر دائرة المراسم ويتم إنفاقه لمواجهة تكاليف تشغيل الدائرة. هذا الإيراد يأتي من إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها ورسوم منح تأشيرات الخروج والتجديد لهذه الوثائق، وتوقف مؤخرا في أواخر فبراير

٢٠٢٠ بسبب توجيهات من الأخ/نائب الوزير بوقف إصدار الجوازات الرسمية.

٦- تود اللجنة أن يتم الايضاح كيف يتم تعيين الدبلوماسيين في بعثاتنا بالخارج؟ وما هو مصير من لم يعينوا وهم مستحقين للتعيين؟

ج/ منذ بداية العدوان تقوم حكومة الفنادق بإصدار قرارات التعيين في البعثات في الخارج وبالرغم من تعيين عدد من المستحقين من أبناء الوزارة خلال السنوات الماضية إلا أن حكومة الفنادق قامت بإقصاء عدد من الدبلوماسيين من حقهم في التعيين ممن عملوا ولا يزالون يعملون بإخلاص خلال الفترة الماضية ووقفوا ضد العدوان، كما أنها قامت بتعيين العشرات من أبناء المسؤولين في البعثات ومن خارج كادر السلك الدبلوماسي، فضلا عن التمديد في البعثات للعشرات بشكل غير قانوني، وإعادة عدد من المتقاعدين قانوناً للعمل في الخدمة مرة أخرى بصورة ممنهجة ومناطقية تستهدف تدمير الكادر الدبلوماسي.

٧- ما هي المنظمات العاملة في بلادنا، وما هي الخدمات التي تقدمها للمواطنين اليمنيين؟

ج/ وزارة الخارجية معنية بالتعامل مع المنظمات الدولية الحكومية (مرفق كشف بها) وكل منظمة متخصصة في جانب معين مثل الجانب السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني والغذاء والتعليم والصحة والهجرة واللجوء وغيرها.

ثالثاً: ولإطلاع المجلس الموقر على نشاط الوزارة والجوانب السياسية والانسانية واهم المشاكل والصعوبات وما بذلته الوزارة من جهود منذ بداية العدوان عام ٢٠١٥م وحتى إعداد هذا التقرير فقد حرصت اللجنة على إبراز كل ذلك وبشكل أوسع لاهميتها من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة لدى اللجنة والمقدمة إليها حول نشاط الوزارة منذ بداية العدوان الغاشم عام ٢٠١٥م وعلى النحو التالي:

أولاً :- استعادة الحق السيادي في منح صفة اللجوء :-

- تم إعادة تفعيل عمل اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين التي ترأسها وزارة الخارجية... و تضم كلاً من:
 - وزارة الداخلية.
 - مصلحة الهجرة و الجوازات.
 - جهاز الأمن و المخابرات.
 - مكتب رئاسة الجمهورية.
- و تكثيف اجتماعاتها وفق خطة عمل مدروسة تهدف إلى استعادة الدولة لحقها السيادي في تحديد منح صفة اللجوء و كذا إنهاء سياسة الباب المفتوح القائمة على منح اللجوء التلقائي للصوماليين في اليمن (وذلك بناءً على الرؤية الوطنية المعدة من قبل فريق قانوني مختص).
- تم رسم آلية عمل منظمة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نجم عنها تسليم مكتب المفوضية لكافة البيانات والإحصاءات الخاصة باللاجئين/ طالبي اللجوء/ المهاجرين غير الشرعيين (تلك الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين عبر منطقة ميفعه حتى الآن) و كذا تم تجميد عمليات تسجيل طالبي اللجوء عبر مكتب المفوضية بحيث يتم نقل هذه المهمة السيادية للإدارة العامة لشؤون اللاجئين في مصلحة الهجرة و الجوازات كجهة اختصاص وحيدة.
- لأول مرة يتم نقل قاعدة بيانات اللاجئين و طالبي اللجوء من مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى الجهة الحكومية المختصة وهي الإدارة العامة لشؤون اللاجئين بمصلحة الهجرة و الجوازات و الجنسية.
- قدمت الجهات الوطنية المختصة مشروع مذكرة تفاهم يشمل كافة الجوانب السابقة للتوقيع مع المفوضية (لا زالت المتابعة مستمرة لإستكمال دراسته من قبل المفوضية ليتم إقراره).
- التنسيق مع كافة الجهات الوطنية المختصة لدراسة وإعداد خطة لإنشاء مخيمات (للاجئين و طالبي اللجوء و المهاجرين غير

الشرعيين كلاً على حده) في المناطق الشاطئية، تهدف لإخراجهم من المدن والمحافظات والتمهيد لمرحلة إعادتهم لبلدانهم.

■ المتابعة المستمرة لمكتب منظمة الهجرة الدولية لتفعيل دورها بشكل أكبر في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ، حيث يتم في الوقت الراهن ترحيل (١٥٠) حالة كل يوم عبر جيبوتي.

ثانياً :- تفعيل دور الجانب الحكومي في عمل المنظمات الدولية :-

■ سعت وزارة الخارجية للإسهام في تنظيم الأنشطة التي تعقدها المنظمات الدولية العاملة في بلادنا ومن ذلك ما يتصل بعقد الفعاليات المختلفة وورش العمل والدورات، والتي يرصد لها مبالغ مالية تمثل جزءاً من المعونات المقدمة باسم بلادنا، فعمدت الوزارة إلى مخاطبة مكاتب المنظمات الدولية بضرورة التنسيق المسبق مع الجهات الحكومية المختصة بشأن القضايا موضوع الفعالية و مدى الإستفادة من البنود الواردة في أجنديتها وإرتباطها بإحتياجات اليمنيين وكذا مكان وزمان الانعقاد؛ مع مخاطبة وزارة الخارجية قبل موعد الانعقاد بفترة كافية للتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة ذلك ليتسنى الإستفادة القصوى من المواضيع المطروحة و الموارد المرصودة لهذه الأنشطة.

■ الإعداد لإنشاء فريق وطني (غرفة عمليات) بمشاركة الجهات المختصة ورئاسة الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، يُعنى بالإشراف والتنسيق في عمليات توزيع المساعدات الإغاثية و الإنسانية للمواطنين في مختلف محافظات الجمهورية بموجب معايير الاحتياج الفعلي وأعداد و أماكن كثافة النازحين.

■ تفعيل الدور الحكومي في توجيه الموارد المالية المخصصة لبلادنا عبر المنظمات الدولية.

■ مع تشكيل هيئة ومن ثم مجلس أعلى لتنسيق الشؤون الانسانية ، استمرت الوزارة في عملها الدبلوماسي في التواصل الدبلوماسي مع المنظمات الدولية ، وكذا استمرار التواصل بشكل غير رسمي مع عدد من المسؤولين في الدول المهتمة بالشأن اليمني.

ثالثاً :- تنشيط التواصل مع العالم الخارجي :-

- عمدت الوزارة إلى تكثيف جهودها في التواصل مع المجتمع الدولي عبر المخاطبات المستمرة إلى وزارات خارجية الدول الشقيقة والصديقة بغرض نقل صورة حقيقية لواقع الأحداث والمستجدات في البلاد، وكذا التواصل الدائم مع منظمة الأمم المتحدة وأمينها العام والبعثات المعتمدة والمؤسسات الأممية المختلفة سواءً في الإطار الإنساني أو السياسي، رغم محاولات فرض العزلة التي تمارسها جماعة الرياض تجاه الوزارة وكادرها في الداخل والتهديد المستمر لبعثاتنا في الخارج، إلا أن المسؤولية الوطنية والتي هي أساس إلتزام الوزارة تبقى كفيلة دائماً بتجاوز العقبات مهما عظمت سيما في هذه المرحلة العصيبة من تأريخ الوطن.
- بالرغم من استمرار العدوان العسكري على بلادنا واحتلال الوضع الإنساني والإغاثي الأولوية في المهام ، إلا أن وزارة الخارجية استمرت في العمل من أجل حماية مصالح البلاد الوطنية المتعلقة بالجرف القاري، حيث تتابع مع بعثاتها أي استحداث أو مشاريع استكشافية تود دول الجوار القيام بها في استغلال الواقع الراهن سيما في ظل الأوضاع التي تشهدها بلادنا . كما قامت بمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة بطلب تعليق أي نقاش داخل الأمم المتحدة ، بما في ذلك لجنة تحديد الجرف القاري ، إلى حين عودة الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية في الجمهورية اليمنية.

رابعاً : تقديم الخدمات القنصلية :-

- ما تزال الوزارة حريصة على استمرار تقديم الخدمات القنصلية لكافة أبناء الجمهورية اليمنية سواء في الداخل من خلال المصادقة وتعميد كافة الوثائق الصادرة عن الجهات الرسمية اليمنية ، وكذا تعميد الوثائق الصادرة من جهات حكومية غير يمنية ، وبالأخص المتعلقة بالوثائق الدراسية والتقارير الطبية .
- تساهم الوزارة في تقديم النصح والارشاد وحل الكثير من القضايا المتصلة بالمغتربين اليمنيين .

- الحرص على تقديم كافة الخدمات القنصلية لليمنيين في الخارج من خلال الاستمرار على تزويد البعثات اليمنية في الخارج بالطوابع القنصلية التي يحتاجونها في المصادقة وتعميد وثائقهم.

خامساً : الأعمال المراسيمية :-

- التزاماً باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام ١٩٦١ قدمت الوزارة ، وما تزال تقدم خدماتها لكافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى بلادنا منذ اعلانها تعليق العمل بسفاراتها في فبراير ٢٠١٥ ، بما في ذلك الحرص على أمن وسلامة المقار الدبلوماسية .
- تقديم كافة التسهيلات والاعفاءات ومنح التأشيرات للعاملين في المنظمات والبرامج والوكالات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة. وتقديم العون للمنظمات الدولية الانسانية ورفدها بالمعلومات التي تعكس تداعيات العدوان.
- التنسيق لتحركات قوافل الاغاثة الإنسانية والتعاون مع جهات الاختصاص الأخرى لتذليل أية عقبات وإنجاح وصولها للفئات المستهدفة في مختلف محافظات الجمهورية.

سادساً :- الأعمال الثقافية :-

- استمرت الوزارة في تقديم كافة الخدمات المتعلقة بمتابعة الطالبات والطلاب اليمنيين المبتعثين في الخارج من خلال تزويدهم بكافة الوثائق اللازمة ، ومتابعة السفارات لمنحهم التأشيرات.
- التنسيق ما بين الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة للتأكد من صحة إصدارها شهادات التخرج ، للطلاب اليمنيين وغير اليمنيين .

سابعاً :- الأعمال التي قامت بها الوزارة مباشرة عقب بدء العدوان إلى ما قبل تشكيل

المجلس السياسي الأعلى :-

- وضع الجانب الإنساني والإغاثي على رأس المهام التي تتعامل معها وزارة الخارجية عقب العدوان مباشرة وذلك على النحو التالي:-
- ١. تقديم كافة التسهيلات للدول الشقيقة والصديقة في عملية إجلاء رعاياها من اليمن، بما في ذلك، إعفاء مواطنيها من رسوم الإقامة

- والخروج ، التعاون مع سفارات تلك الدول في اعتماد تصاريح المرور أو مذكرات منها لمواطنيها الذين لا يحملون جوازات سفر أو أن جوازات سفرهم منتهية الصلاحية، ومنحهم تأشيرات خروج عبر المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية.
٢. التنسيق مع عدد من الدول الصديقة التي قامت بإجلاء رعاياها في المساعدة في إعادة عدد من اليمنيين العالقين في الخارج وبالأخص المتواجدين في جيبوتي.
٣. التنسيق مع منظمة الهجرة الدولية لتيسير عدد من الرحلات ، على حساب المنظمة ، لإعادة العالقين اليمنيين وبالأخص المتواجدين في القاهرة وعمان ومومباي وجيبوتي وكوالالمبور وأديس أبابا .
٤. توجيه كافة البعثات اليمنية في الخارج بمنح تأشيرات دخول أراضي الجمهورية اليمنية بصورة فورية ومجانية لمدة ثلاثة أشهر لكل من يتقدم بطلب الحصول على تأشيرات بغرض تقديم المساعدة من أطباء وممرضين وعاملين في المنظمات الإنسانية ، بموجب مذكرات من منظماتهم. غير أن الجهات الأمنية اعترضت على ذلك وطلبت ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من الداخل.
٥. التنسيق المستمر مع بعثات بلادنا في الخارج لضمان استمرار الطلاب اليمنيين المبتعثين للدراسة في الخارج، وكذا العمل على تسهيل حصولهم على تأشيرات دخول الدول التي مسجلين فيها للدراسة.
٦. مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة وكذا مستشاره الخاص إلى اليمن لحثهم على التركيز على الوضع الإنساني المتدهور نتيجة الحصار الجوي والبحري والبري، واستهداف البنى التحتية للجمهورية اليمنية.
٧. خلال الأسابيع الأول للعدوان تم التواصل مع عدد من سفراء الدول العظمى المعتمدين لدى بلادنا وبالأخص سفراء الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية والاتحاد الأوروبي ، مما ساعد في دخول أول شحنة مشتقات نفطية للبلاد .
٨. التنسيق والترتيب للزيارات التي قام بها عدد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج والوكالات التابعة لها وأبرزهم : وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأمن والسلامة ، رئيس منظمة الصليب الأحمر

الدولية، رئيس برنامج الغذاء العالمي، وغيرهم. بالإضافة إلى قيام عدد من المختصين في المجال الإنساني بالزيارات الدورية إلى بلادنا.

٩. بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان تم مخاطبة كافة وزارات خارجية الدول التي لديها علاقات دبلوماسية مع بلادنا سواء كانت هذه العلاقات على مستوى التمثيل المقيم أو غير المقيم، وطلب المساعدة في تقديم المساعدات العلاجية والدوائية، وقد أثمرت تلك الجهود بتلقي ردود من بعض من هذه الدول بأنها تقدم مساعدات للجمهورية اليمنية عبر الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة.

١٠. عقد لقاءات دورية مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثلي المنظمات والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة مع قيادة الوزارة لمتابعة تطورات الوضع الإنساني المتدهور أولاً بأول، وبما يحافظ على سيادة القرار وعدم ترك الأمر للأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها.

١١. تؤكد وزارة الخارجية في كل تحركاتها سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي على أهمية مفهوم التنمية المستدامة بمعناها الواسع والهادف للحفاظ على حق الحياة بكرامة والحفاظ على حياة الأجيال القادمة، ويتمثل ذلك في الحرص الدائم على ضرورة رفع الحصار الجائر المفروض من قبل دول تحالف العدوان بقيادة المملكة العربية السعودية وعودة الحياة إلى طبيعتها.

■ فطنت وزارة الخارجية إلى أهمية وجود سجل وطني يوثق بشكل دقيق وشامل كافة ضحايا وخسائر الأحداث الدامية في بلادنا. لذا بادرت إلى وضع رؤية تقترح آلية علمية لتسجيل كافة الضحايا والخسائر على أن يتم تسجيل أولئك الضحايا والخسائر من كافة محافظات الجمهورية بحيادية تامة وبدون أي تمييز بين أي فئة من الفئات السكانية. في هذا السياق، تم عقد عدة لقاءات تشاورية وفنية بين قيادات ومختصي وزارات الخارجية والداخلية والصحة العامة تم الاتفاق فيها على ما ورد في رؤية وزارة الخارجية وخاصة إنشاء السجل الوطني للضحايا والخسائر واعتبار وزارة الداخلية الإطار المؤسسي الرئيسي الذي يضطلع بتلقي كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالضحايا والخسائر.

■ إيماناً بأهمية اتخاذ كافة السبل للحفاظ على أرواح المدنيين، قامت وزارة الخارجية بإصدار توصية استشارية عاجلة لوزارة الداخلية ومصالحة الدفاع المدني تتضمن الأهمية القصوى لإعداد خطة استجابة سريعة لأية حوادث

كيميائية طارئة، لاسمح الله. وبناءً على هذه التوصية قامت مصلحة الدفاع المدني والإدارة العامة للأدلة الجنائية بوضع خطة طوارئ. كما تم إصدار توصيات استشارية عاجلة لعدد من الجهات ذات العلاقة (وزارة الصحة العامة والسكان - وزارة الصناعة والتجارة - الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية) بأهمية التوجيه للمصانع والتجار بضرورة إعداد خطط طوارئ والتخزين الآمن للمواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات المدنية. وأصدرت وزارة الخارجية أيضاً توجيهات عاجلة لسفارة بلادنا بلاهاي للالتقاء بمختصي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (قسم المساعدة والحماية) وذلك لطلب الدعم الفني والتقني لبلادنا في حالات الطوارئ في أي منشأة صناعية مدنية. وبموجب طلب المنظمة، تم موافقتهم بالمتطلبات الخاصة التي تحتاجها بلادنا بصورة عاجلة والتي من شأنها أن تسهم في الحفاظ على أرواح الكثير من المدنيين في حالات الحوادث الطارئة، لا سمح الله.

■ قدمت وزارة الخارجية مقترح إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء وحدة متخصصة لمعالجة الآثار النفسية للعدوان، وهناك تنسيق مع عدد من الدول المانحة لتمويل هذه الوحدة، التي ستكون قادرة على مساعدة الجهات الحكومية مثل وزارة التربية والتعلم ووزارة الصحة العامة والسكان وأيضاً منظمات المجتمع المدني بحيث تصل خدماتها إلى كافة مناطق البلاد، بما في ذلك، المناطق النائية.

■ ايماناً من وزارة الخارجية بأهمية تواجد الإعلام العالمي على أرض الميدان، تم إقناع وزارة الإعلام والجهات الأمنية بأهمية الاستجابة لطلبات القنوات الفضائية العالمية والصحفيين الراغبين بتغطية الأوضاع في اليمن، ومنحهم تأشيرات دخول أراضي الجمهورية اليمنية، نظراً لما تمثله من ثقل عالمي وكونها أحد أهم وسائل الضغط على الحكومات الغربية، وأيضاً لأننا نعيش في عصر العولمة ولا يمكن أن يتم إخفاء أي معلومة، لذا سيكون من الأفضل ولصالح البلاد وجود الإعلاميين الدوليين على أرض الميدان لتغطية الأوضاع التي تشهدها بلادنا وبالأخص الكارثة الإنسانية. كما تم إبلاغ البعثات في الخارج بمنح كافة العاملين، بما في ذلك الصحفيين التابعين للمنظمات الإنسانية والإغاثية، تأشيرات دخول أراضي الجمهورية اليمنية بشكل فوري.

ثامناً :- الأعمال التي تقوم بها الوزارة منذ تشكيل المجلس السياسي الأعلى :-

- تم تفعيل الدور السياسي للدبلوماسية اليمنية ، بالرغم من الحصار السياسي، بشكل أكبر وأضحى هناك تواصل شبه دوري بشكل رسمي وغير رسمي مع عدد المسؤولين والسفراء في الدول المهتمة بالشأن اليمني .
- قام عدد من سفراء الاتحاد الاوروبي بزيارة العاصمة صنعاء لأكثر من مرة .
- تم تفعيل الجانب الاعلامي وعقد لقاءات تلفزيونية وصحفية للوزير ونائب الوزير ، مع عدد من وسائل الاعلام الدولية الأجنبية لا يصلح صوت ومظلومية الشعب اليمني .
- عقد لقاءات دورية مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن ومكتبه، وكذا مع رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لاستمرار عملهم .
- القيام بحملات دبلوماسية مكثفة في عدد من القضايا التي تهم الشعب اليمني ومنها :-
 - ١ . فضح جرائم العدوان ومرتزقته، وبالأخص عند قيام العدوان بجرائم ضد الانسانية.
 - ٢ . المتابعة المستمرة لدخول السفن المحملة بالمشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة دون أية عوائق، ولحد كبير هناك تقدم في هذا الجانب.
 - ٣ . استمرار الحملة الدبلوماسية لإعادة فتح مطار صنعاء الدولي أمام حركة الملاحة الجوية التجارية والمدنية.
 - ٤ . متابعة السماح بدخول معدات وقطع الغيار والأجهزة الخاصة بقطاع الاتصالات ، بما في ذلك الانترنت.
 - ٥ . اصدار بيانات قانونية رسمية ضد محاولات العدوان تغيير الوضع في عدد من المحافظات المحتلة ، بما في ذلك جزيرة سقطرى، وبما يخالف الاتفاقيات الدولية وبالأخص اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧ .
 - ٦ . إيصال رسائل مجلس النواب إلى برلمانات دول العالم، في رسالة واضحة أن الشرعية هي مجلس النواب في صنعاء وهو من منح الثقة للمجلس السياسي الأعلى وحكومة الانقاذ الوطني .

ملاحظات واستنتاجات اللجنة :

الإخوة / رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس :

الإخوة / أعضاء المجلس :

لقد وقفت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين أمام البيانات والمعلومات التي توصلت اليها من خلال نزولها الميداني واللقاءات التي تمت وخلصت إلى عدد من الملاحظات والاستنتاجات وأكدت اللجنة من خلال ذلك بأن الغرض من هذه اللقاءات هو تصحيح المسار وعدم الاستمرار في الأخطاء ، وليس تصيد الأخطاء... وفيما يلي أهم الملاحظات والاستنتاجات:

١. لاحظت اللجنة بأن هناك قصور في فهم عمل ونشاط وزارة الخارجية وسلب بعض صلاحياتها واختصاصاتها بما لا يخدم أهداف بلادنا في جانب السياسات الخارجية وبالأخص في ظل مواجهة تحالف دول العدوان والحصار الجائر المفروض على بلادنا، على الرغم ان الوزارة تعتبر رديف لعمل الجبهات، وأن التضحيات لا بد منها لإيصال مظلومية الشعب وكذلك لمواجهة كافة أشكال العدوان.

٢. أكدت الردود بأن قيادة الوزارة وكادرها لا زالوا صامدين ويعملون بجهد في مواجهة العدوان بالامكانيات المتاحة أمامهم ووفقا لاختصاصات وصلاحيات الوزارة في الشؤون الخارجية وتؤكد أنها مازالت متفائلة ، وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة توفير الدعم المناسب للوزارة لتمكينها من أداء مهامها في ظل الوضع الراهن والحرب والحصار المفروض على بلادنا.

٣. تدني الموازنة التشغيلية للوزارة والتي لا تتجاوز موازنتها التشغيلية مبلغ (٣.٩٠٠.٠٠٠) ريال وهذا يؤكد بعدم إهتمام الحكومة بتمكين الوزارة من أداء مهامها.

٤. أهمية فهم عمل المنظمات وبشكل أفضل حتى لا يتوقف عملها ، وترك المجال للوزارة كونها المعنية بذلك وعلى فهم بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل تلك المنظمات بالتنسيق مع الجهات المعنية بذلك.

٥. لاحظت اللجنة عند استعراض ردود الوزارة فيما يخص الإيرادات الأخرى قيام الوزارة بفرض رسوم خارجة عن قانون الجوازات النافذ.

٦. لاحظت اللجنة عدم وجود تنسيق وتوحيد الرؤى والمواقف والسياسيات الخارجية لبلادنا في كافة مستويات الدولة لمواجهة العدوان.

٧. عدم موافاة اللجنة بمقدار إيرادات الدخل القنصلي والرسوم المفروضة عند إصدار الجوازات الدبلوماسية الخاصة والمهمة والتجديدات لها والتأشيرات وأوجه إنفاقها.

٨. عدم الإهتمام الدبلوماسي والإعلامي بالشكل المطلوب من جانب الحكومة بإظهار معاناة الشعب اليمني جراء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء.

٩. لاحظت اللجنة استمرار تدفق اللاجئين إلى بلادنا من الدول المجاورة وبأعداد كبيرة مما يتسبب في تحميل بلادنا أعباء اقتصادية وصحية وأمنية وغيرها كون اليمن الدول الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تسمح بدخول اللاجئين إلى أراضيها كونها مصادقة على إتفاقية (فيينا) والبرتوكول الملحق الخاص باللاجئين.

١٠. عدم وجود إحصائيات دقيقة بعدد اللاجئين وطالبي اللجوء وأماكن تجمعهم ومراكز إستقبالهم في الجمهورية اليمنية.

توصيات اللجنة :

من خلال ما سبق فإن اللجنة توصي المجلس الموقر بالزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية:

١. إعداد تصور ورؤية واضحة تمثل الجمهورية اليمنية في أي مفاوضات قادمة حول كل التفاهات السابقة ورؤية الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية وتحديدًا حول إتفاقية السويد وهل ما زالت الإتفاقية قابلة للتنفيذ ويمكن التمسك بها ضمن الحل الشامل في الملفات التالية:

- السياسي.
- الأسرى.
- الاقتصادي.
- مطار صنعاء الدولي.
- تفاهات تعز.
- إعادة الإنتشار في الحديدة.
- السفينة العائمة (صافر).
- الجانب الإنساني.
- إعادة الأعمار وغير ذلك.

٢. قيام الحكومة بتقديم رؤية واضحة ومفصلة ومعبرة عن تطلعات أبناء اليمن الصامد وذلك عبر وزارة الخارجية من خلال إجراء حوار (يمني - يمني) ومدى نجاحه، وإعداد آلية وتصور بهذا الخصوص يعرض على المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني ومجلس النواب ليكون اليمن المقاوم للعدوان جاهز للسلام المشرف.. بحيث تكون لدى الوزارة اجابات في كل الملفات وفق رؤية متفق عليها.. وإتاحة مساحة كافية للوزارة للعمل وفقا لاختصاصاتها والمشاركة في المفاوضات وغيرها حتى تتمكن الوزارة من القيام بمهامها كقناة تواصل مع العالم الخارجي وضرورة التزام الجهات الحكومية بذلك.

٣. أهمية تفعيل التواصل بين وزارة الخارجية والوفد الوطني المفاوض بالخارج وإطلاع الوزارة على كل جديد ونتائج المفاوضات واللقاءات التي تتم بشكل رسمي باعتبار الوزارة هي البوابة الرئيسية لتمثيل حكومة الإنقاذ أمام العالم الخارجي.
٤. منح موظفي الوزارة الدرجات والامتيازات التي يستحقونها وفقا للقانون واللوائح المنظمة لذلك عند تحسن الظروف.
٥. عمل آلية مناسبة لكسر الحصار السياسي من خلال وضع رؤية وتكثيف الاتصالات مع البعثات الدبلوماسية والسفارات والمنظمات الدولية وفقا للمستجدات والواقع وعكس مظلومية الشعب اليمني وعدم التوقف مهما كانت الردود.
٦. دعوة وزارة الخارجية بإعادة النظر في قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي ولأئحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة واحتياجات الجمهورية اليمنية ومصالحها.
٧. إعادة النظر في خارطة التمثيل الدبلوماسي بما يتوافق مع مصالح البلاد وبالأخص في مرحلة إعادة البناء والاعمار بعد انتهاء العدوان.
٨. أهمية قيام وزارة الخارجية بوضع وتنفيذ معايير اختيار الكادر الدبلوماسي عند التوظيف انطلاقا من مبدأ الدبلوماسية والتمثيل الجيد.
٩. على الحكومة ممثلة بوزارة المالية زيادة الموازنة التشغيلية للوزارة بما يمكنها من أداء مهامها واختصاصاتها على الوجه المطلوب خاصة في ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا.
١٠. التأكيد على أن المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد العدوان) وإعادة الاعمار تحتاج الى تفعيل دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في

الخارج وذلك من خلال تعيين كادر متخصص من داخل الوزارة يتحمل مسؤولية رئاسة البعثات.

١١. تعويض من تم اقصائهم من التعيينات في البعثات الدبلوماسية في الخارج بسبب مواقفهم الوطنية في الوقوف الى صف الوطن ومواجهة العدوان دبلوماسيا وضمان حقوقهم في أي تسوية قادمة.

١٢. على الوزارة إيقاف فرض أي رسوم على الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة وتأشيرات الخروج والتجديدات كون هذه الرسوم مخالفة للقانون ولا تستند إلى أي مصوغ قانوني.. وعليها الإستمرار في إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها وفقا لقانون الجوازات رقم (٦٣) لسنة ١٩٩١م النافذ.

١٣. أهمية توثيق ما يجري على الساحة من تفاوضات واتصالات وغيرها.

١٤. على الوزارة موافاة اللجنة بمقدار الإيرادات للدخل القنصلي ورسوم إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها والتجديدات والتأشيرات وأوجه إنفاقها للأعوام السابقة.

١٥. إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بعدم انشاء أي مخيمات إستقبال للاجئين داخل المدن لعدة إعتبارات وأسباب مختلفة وعلى أن يتم عمل المخيمات في المناطق الساحلية حتى يتم البت في طلب اللجوء ومن تنطبق عليهم شروط صفة اللجوء ومن لم تنطبق عليهم شروط اللجوء يتم ترحيلهم إلى بلدانهم وذلك للحد من أنتشارهم في عدد من المحافظات لما يمثل ذلك من إنعكاسات خطيرة وأعباء في الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى لا يستغلوا من قبل دول العدوان ضد أمن واستقرار اليمن أرضاً وإنساناً.

١٦. تواصل جهود اللجنة الوطنية للاجئين في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ونقلهم الى بلدانهم بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبصورة مستمرة حتى يتم إجلاء كل الأعداد المتبقية في بلادنا.

١٧. قيام الحكومة بتكثيف الرقابة ورفع اليقظة الأمنية في كافة المنافذ للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وضبطهم في المنافذ والتعامل معهم وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

الأخ / الرئيس :

الإخوة / الأعضاء :

هذا ما خلصت إليه اللجنة .. آملة أن تكون قد وفقت فيما اداء المهمة الموكلة إليها ،،

والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د . علي محمد صالح الزنم
رئيس اللجنة

أ. بسام علي حسن الشاطر
مقرر اللجنة